كلمة الجمهورية اليمنية

Republic of Yemen

أمام الدورة الرابعة
لمؤتمر إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط
13-17 نوفمبر 2023

يلقيها سعادة السفير عبدالله علي فضل السعدي
المندوب الدائم- نيويورك

***يرجى المراجعة حال الالقاء.**

السيد السفير طاهر السني المندوب الدائم لدولة ليبيا الشقيقة رئيس المؤتمر، السيدات والسادة ،،

1. أود أن أهنئكم السيد الرئيس ونهنئ دولة ليبيا الشقيقة على انتخابكم رئيساً لهذا المؤتمر في دورته الرابعة، مؤمنين بقدرتكم الدبلوماسية وحكمتكم في إدارة دفة أعمال هذا المؤتمر للوصول به الى غاياته النبيلة، ومؤكدين على تعاوننا ودعمنا الكامل لكم ومتمنين أن تكلل أعمال المؤتمر بالتوفيق والنجاح. كما أشكر الجمهورية اللبنانية الشقيقة على رئاستها الناجحة للدورة السابقة للمؤتمر ونثمن النتائج التي تم التوصل اليها خلال الدورات السابقة. ونرحب بالسيدة إيزومي ناكاميتسو وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح في هذه الدورة ونرحب بمشاركة روسيا وبريطانيا الدولتين الوديعيتن للمعاهدة والصين فرنسا وكذا بممثلي المنظمات الدولية المشاركة بصفة مراقب، والشكر موصول للأمانة العامة على الجهود المبذولة لانجاح أعمال المؤتمر .

2. يأتي انعقاد هذا المؤتمر الهام في دورته الحالية تنفيذاً لمقرر الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 73/546، والذي كانت بلادي أحد رعاته، والذي كلف الأمين العام للأمم المتحدة بعقد مؤتمر للتفاوض على معاهدة ملزمة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط وذلك تنفيذاً لقرار مؤتمر المراجعة لعام 1995 بشأن الشرق الأوسط الذي تم على أساسه التمديد اللانهائي لمعاهدة عدم الانتشار النووي. الا أن أنعقاد هذه الدورة يأتي في ظل ظروف دولية جيوسياسية أكثر تعقيداً وخطورة خاصة بعد التصريح السافر و غير المسئول الذي ادلى به وزير التراث الاسرائيلي، بأن احد الحلول المطروحة للتعامل مع الوضع الحالي في قطاع غزة هو القاء قنبلة نووية، وهو ما يمثل تهديداً خطيراً للسلم والامن الإقليمي والدولي، وانتهاكا صارخا لقواعد القانون الدولي ومنظومة نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، ويعد اعترافا بحيازة إسرائيل لأسلحة نووية

وهو ما كانت تنكره من قبل. الامر الذي يؤكد على أهمية هذا المؤتمر أكثر من أي وقت مضى للوصول الى منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط وتجنيبها ويلات الحروب والصراعات ، وبما يحقق الامن والاستقرار والازدهار لدولها وشعوبها.

3. كما أنها تنعقد عقب فشل الدورة العاشرة لمؤتمر مراجعة معاهدة منع الانتشار للمرة الثانية على التوالي وهو مايؤكد على أن تقديم مقرر الجمعية العامة رقم 546/73 من قبل المجموعة العربية كان خطوة في الاتجاه الصحيح.

السيد الرئيس،، تود الجمهورية اليمنية أن تعيد التأكيد على المبادئ الاساسية التالية:

أولاً: إن انضمام الجمهورية اليمنية الى معاهدة عدم الانتشار النووي وكافة معاهدات حظر اسلحة الدمار الشامل، أسوة بباقي الدول العربية، إنما هو تأكيد على إلتزامها بمبادئ وأهداف نزع هذا السلاح، وعدم الانتشار النووي وايمانا منها بأن حيازة وتطوير الأسلحة النووية إنما يشكل تهديداً للأمن والسلم الاقليمي والدولي. ولذا فإن بلادي تؤيد كافة المبادرات الرامية إلى الحد من انتشار الأسلحة النووية وإنشاء مناطق خالية من أسلحة الدمار الشامل، خاصة في منطقة الشرق الأوسط التي تشهد اختلالاً في موازين القوى بين أطرافها ووجود أنشطة نووية غير خاضعة لمنظومة عدم الانتشار النووي، مما سبب حالة مزمنة من عدم الاستقرار في المنطقة.

ثانياً: إن انعقاد هذا المؤتمر يعد أمراً هاماً لدول المنطقة في سبيل انشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الاخرى في الشرق الأوسط، لكنه ليس بديلاً عن قرار مؤتمر مراجعة معاهدة عدم الانتشار النووي لعام 1995 الخاص بالشرق الاوسط، والذي أكد على إنشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية وباقي اسلحة الدمار الشامل الاخرى في الشرق الاوسط وإنما مكملا وموازياً له.

ثالثاً: لابد من مشاركة كل دول منطقة الشرق الأوسط والدول المعنية في هذا المؤتمر ولاسيما إسرائيل التي لاتزال تتحدى المجتمع الدولي عبر رفضها الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وعدم اخضاع كافة منشآتها النووية لاتفاق الضمانات الشامل التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ورفضها لجميع المبادرات الدولية الهادفة إلى تحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار ونزع السلاح النووي في منطقة الشرق الأوسط. ونشدد في هذا السياق على أهمية أن تكون هذه المشاركة بنية صادقة وبدون شروط مسبقة.

رابعاً: تدعو الجمهورية اليمنية الى تعزيز منظومة عدم الانتشار النووي في منطقة الشرق الاوسط، وتعبر عن القلق البالغ من التحديات التي تواجه التنفيذ الكامل لخطة العمل الشامل المشتركة الموقعة مع ايران ، بسبب الانتهاكات الجسيمة التي تمارسها ايران للخطة، عبر زيادة نسب تخصيب اليورانيوم الى مستويات بالغة الخطورة ومضاعفة مخزونها من اليورانيوم المثرى ، وتعطيل أنشطة التحقق والرصد الذي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية وبما يخالف قرار مجلس الدولي رقم 2231 لعام 2015 وقيامها بإعادة فتح قضايا منفصلة تتعلق بالتزاماتها الدولية الملزمة قانونًا بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية الضمانات الموقع مع الوكالة. ونعبر هنا عن شكوكنا من من استغلال ايران للازمات التي تعيشها المنطقة والعالم إيران لتطوير برنامجها النووي لأغراض غير سلمية، ،ونجدد تأكيدنا على أهمية ابرام اتفاق جديد مع إيران يتضمن إجراءات حازمة لإزالة كافة الشواغل المتعلقة ببرنامجها النووي، وبرنامجها للصواريخ الباليستية، وتدخلاتها في شئون دول الاقليم.

خامساً: التأكيد على الحق الأصيل غير القابل للتصرف لجميع الدول في الاستفادة من التكنولوجيا النووية في الاغراض السلمية كما نصت عليه معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وعدم إخضاع هذا الحق لأية قيود سياسية. كما نؤكد كذلك على ضرورة الالتزام الكامل بالضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية وتقوية دورها باعتبارها الركيزة الأساسية لمعاهدة عدم الانتشار النووي.

سادساً: إن أحد أهم ركائز السلام المستدام في منطقة الشرق الأوسط هو جعل هذه المنطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى وتحويل مقدرات وموارد دول المنطقة الى البناء والتنمية المستدامة والعيش المشترك. و في هذا الصدد نحث باقي الدول الوديعة لمعاهدة عدم الانتشار النووي والراعية لقرار 1995 الخاص بالشرق الأوسط التي لم تشارك في هذا المؤتمر الى مراجعة موقفها والمشاركة في المؤتمر، وبما يسهم في المضي قدما نحو تحقيق الامن والاستقرار في هذه المنطقة الهامة من العالم، فلا يمكن القبول بأن يسود الاستقرار في باقي العالم، فيمالا تزال هذه المنطقة تعاني من الصراع والعنف ويظل شبح الحرب زائراً مقيماً فيها لا افق لمغادرته.

4. ختاماً، تدين الجمهورية اليمنية و تستنكر بأشد العبارات العدوان الاسرائيلي الغاشم والمستمر على غزة و ما اسفر عنه من تدمير للبنية التحية واستهداف للمدنيين العزل خاصة النساء والأطفال بدون تمييز وكذا قطع الماء والكهرباء والغذاء عن سكان قطاع غزة ، وهو ما يشكل جريمة حرب مكتملة الأركان وجريمة تطهير عرقي وانتهاكاً صارخاً للقانون الدولي وقانون حقوق الانسان الدولي والقانون الانساني الدولي وكل الأعراف والمواثيق الدولية و الاخلاقية. وتجدد الجمهورية اليمنية الدعوة الى الوقف الفوري لإطلاق النار والسماح بدخول المساعدات الانسانية دون عراقيل أو قيود وحماية المدنيين والبنية التحتية بما في ذلك المستشفيات والأطقم الطبية ودور العبادة، ونعبر عن رفضنا للتهجير القسري للفلسطينين خارج قطاع غزة.

5. وفي الأخير، نتطلع الى نجاح أعمال هذه الدورة وخروجها بنتائج إيجابية يمكن البناء عليها في الدورات القادمة للمؤتمر . **شكراً السيد الرئيس.**